الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
مخبر تخطيط الموارد البشرية وتحسين الأداء

شهـــــادة مشاركـــــة

يشهد مدير مخبر تخطيط الموارد البشرية وتحسين الأداء بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة ورئيس الملتقى الوطني بأن :

الأستاذ(ة)/ الدكتور (ة): د. بودراع أمنية

قد شارك (ت) بمداخلة بعنوان: " قانون المالية 2021 بين تنويع الموارد وترشيد النفقات "

في الملتقى الوطني حول :" **قراءة سوسيو اقتصادية لقانون المالية 2021 في ظل برنامج الانعاش الاقتصادي"**

المنعقد يوم **11 جانفي 2021**

بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

مدير المخبر

مديـــر المخبـــر

أ.د/ بن يمينة سعيد

رئيس الملتقى الوطني

B.one

4705-B

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

مخبر تخطيط الموارد البشرية وتحسين الأداء

الملتقى الوطني الافتراضي حول

قراءة سوسيو–اقتصاديات القانون المالية 2021 في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي

–الموارد البشرية بين الاندماج والتوظيف–

عنوان المداخلة: قانون المالية الجديد 2021 بين تنويع الموارد المالية وترشيد النفقات

استمارة المشاركة:

الاسم واللقب: زيد ايمن

الوظيفة: أستاذ محاضر قسم –ب–

التخصص: علوم المالية والمحاسبة

جامعة المسيلة

الهاتف: 0672530566

البريد الالكتروني: aymen.zeid@univ-msila.dz

المحور الأول: مدى موائمة قانون المالية 2021 لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

عنوان المداخلة : قانون المالية الجديد 2021 بين تنويع الموارد المالية وترشيد النفقات

الاسم واللقب: بودراع امنية

الوظيفة: أستاذ محاضر قسم _ب_

جامعة المسيلة

التخصص: علوم التسيير

الهاتف: 0664106982

البريد الالكتروني : oumnia.boudraa@univ-msila.dz

المحور الأول : مدى موائمة قانون المالية 2021 لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

عنوان المداخلة : قانون المالية الجديد 2021 بين تنويع الموارد المالية وترشيد النفقات

الملخص:

يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2021 من أهم المشاريع التي سوف يصادق عليها، نظرا لأهمية الشروع في الوقت الراهن سواء اقتصاديا، أو اجتماعيا، كما أن القانون قد صيغ في سياق اقتصادي ومالي خاص، تميز زيادة على ذلك، بأزمة صحية عالمية جسيمة للغاية مع عواقب غير مسبوقة على جميع العملاء الاقتصاديين المتمثلين في الدولة والمؤسسة المالية وغير المالية وكذا الأسر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هته الدراسة ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية المؤسسات و إنقاذها في ظل التداعيات السلبية لجائحة كورونا على مختلف الأنشطة الاقتصادية، وضرورة توزيع المشاريع التنموية بطريقة عادلة و الإسراع في تطوير الصناعة التحويلية و البتروكيمياوية.

الكلمات المفتاحية: قانون المالية 2021، الموارد المالية، ترشيد النفقات.

Abstract

The Finance Law for the year 2021 is considered one of the most important projects that will be approved, given the importance of starting at the present time, whether economically or socially, The law was formulated in a special economic and financial context, which was further distinguished, With a very severe global health crisis with unprecedented consequences for all economic customers, represented in the state, financial and non-financial institutions, as well as families.

Among the most important findings of this study is the necessity to take more measures to protect and save enterprises in light of the negative repercussions of the Corona pandemic on various economic activities, and the need to distribute development projects in a fair manner and accelerate the development of the manufacturing and petrochemical industry.

Key words: Law Finance 2021 , finance resource, Rationalize expenses.

مقدمة

اعتبر لجنة المالية و الميزانية للمجلس الشعبي الوطني بمناسبة عرض مشروع قانون المالية 2021 على نواب المجلس أن التدابير التي جاء بها مشروع هذا القانون ترمي لاحتواء الآثار السلبية الناتجة عن الانكماش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر جراء الوضع الصحي العالمي، حيث ثمنت اللجنة في ذات الإطار الأهداف التي ارتكز عليها المشروع لاسيما فيما يخص التدابير المتخذة و التي تتعلق بالعودة التدريجية إلى النشاط الاقتصادي بمستوى يسمح بتعويض الخسائر التي عرفتها سنة 2020 و تخفيف الاختلالات الداخلية و الخارجية.

إشكالية الدراسة :

الإشكالية هي: **هل يمكن لقانون المالية الجديد أن يعمل على تنويع الموارد المالية وترشيد النفقات ؟**

تقسيمات الدراسة : حاولنا في هذه المداخلة أن نقسم محاور الدراسة إلى ثلاث محاور وهي :

المحور الأول :قانون المالية 2021 وتنويع الموارد المالية.

المحور الثاني :قانون المالية 2021 وترشيد النفقات.

المحور الأول: قانون المالية 2021 وتنويع الموارد المالية

من خلال تقديم قانون المالية 2021 تعمل لحكومة على تنفيذ خطة عمل تم اعتمادها خاصة من حيث تنويع مصادر التمويل من اجل الخروج من التبعية لمصادر التمويل الحالية واللجوء بصفة إستراتيجية إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي يتوقع لها عائد استثماري على المدى المتوسط".

فبخصوص آلية الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، والتي تهدف لإنجاز وتسيير المرافق العمومية من خلال تمويلات القطاع الخاص مقابل عائدات الاستغلال، فإن وزارة المالية تحضر لمشروع قانون ينظمها ويوضح كيفياتها.

إن تدابير تنويع الموارد المالية تتضمن أيضا "إصلاحات ترمي لتطوير وتحسين منتجات الصيرفة والتأمين الإسلاميين وتنشيط بورصة الجزائر وتطوير دور البنوك في مرافقة الاستثمار والمؤسسات إلى جانب فتح رأسمال البنوك العمومية وفتح بنوك خاصة جديدة".

في مقابل ذلك، تم اعتماد مقاربة جديدة في البرمجة الميزانية متوسطة الآجل لنفقات التجهيز للفترة 2021-2023 تقوم على "التحكم في النفقات العمومية وترشيدها من خلال تكييف برامج التجهيز المستقبلية مع الانجازات المحققة وذلك بانتهاج عقلانية اقتصادية اكبر مع مراعاة القدرات المالية للبلاد."

أولا: ميزانية التجهيز الأولوية للمشاريع قيد الانجاز

في هذا الإطار، كشف الوزير المالية أن الأولوية منحت لإنهاء المشاريع الجارية في الوقت المحدد ووفق التكاليف المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار للمراجعات الأصلية في تكلفة المشاريع التي تم رفع التجميد عنها من قبل السلطات العمومية.

كما سيتم تعليق البرامج الجديدة إلا في حالات الضرورة الملحة حيث سيتم "عند الاقتضاء" تقديم المقترحات إلى السلطات العمومية للموافقة عليها مع الحرص على اختيار البرامج التي تستوفي متطلبات "الفعالية والكفاءة".

غير أن الحكومة تعمل على المحافظة على استقرار مقومات الاقتصاد الوطني وعلى دفع الإنعاش الاقتصادي في سبيل بلوغ معدل نمو ب4 بالمائة خلال 2021 وذلك عن طريق الاستعمال الفعال للموارد المالية المتاحة وإطلاق المشاريع الاستثمارية المهيكلة والتي من شأنها أن تساهم في خلق الثروة وفرص العمل.

وعن هذه المشاريع الجديدة، أكد الوزير الصناعة أن يجري حاليا الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بمشاريع كبرى عدة من بينها ميناء الحمدانية ومركب الزنك ببجاية ومركب الفوسفات في شرق البلاد وهي المشاريع التي ستسمح بخلق أكثر من 200 ألف منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.[1]

ثانيا: التحويلات الاجتماعية تمثل 9.4% من الناتج المحلي الخام لسنة 2021

وتمثل بذلك التحويلات الاجتماعية 23،7 % من الميزانية العامة للدولة و 9،4 %من الناتج المحلي الخام لسنة 2021.

وفي رده عن سؤال يتعلق بسبب اختيار 40 دولار كأساس مرجعي لسعر النفط، أكد الوزير أن الإطار المرجعي لقانون المالية الجديد لم يلتزم بقاعدة احتساب سعر برميل النفط على أساس متوسط أسعار السنوات العشر الأخيرة كما كان معمولا به سابقا، وذلك بالنظر لحالة التذبذب وعدم الاستقرار التي تعرفها الأسواق الدولية.

وبالرغم من أن معظم الدراسات المتوفرة الحالية تتوقع سعرا ب46 دولار خلال السنوات الثلاثة المقبلة، إلا أن الحكومة اعتمدت سعر 40 دولارا و"ذلك توخيا للحذر".[2]

ثالثا: إعتماد سعر مرجعي بـ 40 دولارا لبرميل النفط يفتقد للرؤية الاستشرافية

حيث اعتبر أن إعداد هذا القانون على أســـاس ســـعر مرجعي 40 دولارا لبرميل النفط أمر "غير معقول" و يفتقد للرؤية الاستشرافية التي تضع مختلف السيناريوهات المحتملة للسوق النفطية العالمية في ظل حالة التذبذب التي تشهدها الأسعار منذ اندلاع الأزمة الصحية في ديسمبر الماضي.

و في هذا الشأن عللت النائب لويزة مالك (حركة مجتمع السلم)، انه في زمن البحبوحة المالية و عندما كان السعر العالمي للذهب الأســود في نطاق 110 و 140 دولار ما بين 2012 و 2013 كان الســعر المرجعي المعتمد في قوانين المالية تقريبا عند المســتوى الحالي, فكيف يعقل المحافظة على نفس الســعر المرجعي في مشــروع فانون المالية الحالي رغم الانهيار الكبير الذي تشهده أسعار النفط .

و بخصوص عجز الميزانية المقدر بـــ 2.784 مليار تساءلت ذات النائب عن الآليات التي تعتزم الحكومة اعتمادها لسده.

وبالنسبة لتحسين التحصيل الضريبي لاحظنا أن هناك 22 مادة في هذا القانون تتعلق بتوسيع الوعاء الضريبي معتبرة ان هناك تسعة مواد فقط لها علاقة بإجراءات توسيع الوعاء الضريبي في حين أن باقي المواد تتحدث عن الرفع من نسب الضرائب كانت مطبقة سلفا .[3]

ثالثا: ثمنت اللجنة في ذات الإطار الأهداف التي ارتكز عليها المشروع لاسيما فيما يخص التدابير المتخذة و التي تتعلق بالعودة التدريجية إلى النشاط الاقتصادي بمستوى يسمح بتعويض الخسائر التي عرفتها سنة 2020 وتخفيف الاختلالات الداخلية و الخارجية .

كما رحبت اللجنة بالإجراء القاضي بغلق 38 حساب للتخصيص الخاص مما يكفل تفادي تجميد الاعتمادات المالية, فضلا عن التدابير الجمركية التي تضمنها مشروع القانون والتي ترمي إلى ترقية الإنتاج الوطني و تشجيع الاستثمار و تعزيز الرقابة و مكافحة الغش بمختلف أشكاله.

أما فيما يتعلق بالميزانية فقد رأت اللجنة ضرورة مواصلة تسقيف النفقات السنوية لسنتي 2022 و2023 مما يضمن استدامة ودائع خزينة الدولة و تحفيز النشاط الاقتصادي و إعادة التوازن لميزان المدفوعات على المدى المتوسط.

و أوصت اللجنة في سياق متصل باعتماد التسيير الإداري القائم على نجاعة الأداء و إرساء نظام معلوماتي أكثر شفافية ومصداقية على مستوى المصالح العمومية مع الأسرع في رقمنة قطاع المالية عن طريق انجاز النظام ألمعلوماتي المالي و إرساء آليات للتنسيق بين مختلف هيئات و مؤسسات الدولة[4].

المحور الثاني: قانون المالية 2021 وترشيد النفقات

1. حمل قانون المالية لسنة2021، قرار مواصلة دعم الفئات المتضررة من تفشي فيروس كورونا والتي تم إقرارها سنة 2020 طيلة سنة 2021، مع تجميد المشاريع التي لا تكتسي الأولوية، دون المساس بأجور الموظفين.

وكان وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان، قد أقر بأن مشـــروع القانون يحافظ على اســـتمرار دعم الدولة للفئات الاجتمـاعيـة الهشـــة، سـيمـا في مجـالات الصـــحـة والتـعليـم والحفـاظ عـلى القـدرة الشـــرائيـة. من جهتها، اعتبرت لجنة المالية والميزانية للمجلس الشـــعبي الوطني، أن التدابير التي جاء بها مشـــروع هذا القانون ترمي لاحتواء الآثار الســـلبية الناتجة عن الانكماش الاقتصـــادي الذي عرفته الجزائر جراء الوضـــع الصـــحي العالمي. وعلى النقيض يرى الخبير المالي عبد الرحمن عية أن الحديث عن اســتمرار دعم الفئات الهشــة لن يكون مطبقا على ارض الواقع، مشيرا إلى أن 2021 ستكون سنة صعبة جدا وذات تأثير جد قوي على الفئات الهشة.

2. ما سيخصص مشروع قانون المالية الجديد أكثر من 50 مليار دج لتمويل إنجاز مشاريع بمناطق الظل حسب تصريح وزيرة العلاقات مع البرلمان بســـمة عزوار، في ردها على أعضـــاء لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشـــعبي الوطني. وكشفت الوزيرة أن هذا المبلغ يضاف إلى الاعتماد المالية المسجلة في الميزانيات القطاعية و التي يمكن تحويلها لهذه المناطق من خلال إعادة هيكلة عمليات التجهيز.[5]

3. واقترح مشروع قانون المالية لسنة 2021 غلافا ماليا لنفقات التسيير يقدر ب 4.53 مليار دج بانخفاض يبلغ 120 مليون دج، وما قيمته 36.34 مليون دج في إطار مشروع الميزانية القطاعية للتجهيز كاعتمادات للدفع.

4. أفاد فرحات آيت علي ،خلال الجلسة التي ترأسها رئيس اللجنة احمد زغدار بحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار، أن المصاريف غير القابلة للتقليص، تتضمن المصاريف المتعلقة بالتكفل بأجور الموظفين والتي تمثل أكثر من 56 بالمائة من إجمالي ميزانية التسيير أي ما يمثل قيمة 889 مليون دج للتكفل بأجور الإدارة المركزية 1.66 مليار دج للتكفل بأجور المصالح غير المركزية.

5. تتمثل هذه التدابير في تعديل المواد 51 و58 من قانون المالية 2000 والمادة 49 و52 و 60 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 والمادة 55 من قانون المالية 2020.[6]

وذكر الوزير خلال العرض بالوضع الحساس الذي يمر به اقتصاد البلاد المتميز بتراجع أسعار النفط ،الأمر الذي يدعو إلى العمل الجاد عبر كافة المستويات من أجل تنفيذ ككل البرامج القادرة على تحقيق التنمية بكل فعالية ونجاعة.

من جهته أكد رئيس لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني احمد زغدار أن الجزائر انتهجت رؤية جديدة للاقتصاد تتماشى مع العقلانية وفق المعايير الدولية المبنية على الشفافية والتخطيط والموضوعية مع إشراك المتعاملين الاقتصاديين لإعطاء قيمة مضافة.

وحسب الوزير تتمثل المساهمات الممنوحة للهيئات تحت الوصاية المتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (لوندي) والديوان الوطني للقياس القانونية قيمة إجمالية تبلغ 53ر1 مليار دج .

كما تطرق الوزير إلى التدابير الجبائية وشبه الجبائية التي تم اقتراحها من طرف وزارته، والتي تسمح بتحسين مناخ الأعمال وتسهيل دخول الشركاء الأجانب وتطوير الاستثمار المنتج.

6. وفي قطاع الضمان الاجتماعي رفع مشروع قانون المالية لسنة 2021 مساهمة هيئات الضمان الاجتماعي في ميزانية القطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة إلى 102.456 مليار دج، أي بزيادة قدرها 10 ملايير دج مقارنة مع سنة 2020.

7. وسيشهد قانون المالية الجديد رفع نفقات أجور الموظفين بالإدارات المركزية والمصالح اللامركزية بمقدار63,40 مليار دينار، نتيجة عمليات توظيف لصالح الوزارات الجديدة، منتوج التكوين لقطاع الصحة، التربية الوطنية والأمن الوطني. بالإضافة إلى إدماج المستفيدين من آليات المساعدة على الإدماج المهني والاجتماعي للخريجين. و المقدر عددهم بـ 45.000 مستفيد.

8. كما حددت المادة 68 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتعويضات المرتبطة بالشروط الخاصة بالإقامة والعزلة في حدود 70 بالمائة لتجنب الزيادة المعتبرة في مبلغ التعويض على حساب الأجر الخاضع للضريبة.

9. وحملت المادة 21 تحديد الغرامة الجبائية بنسبة 25 بالمائة على المكلفين بالضريبة المشار إليهم في المادتين 18 و 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فضلا عن تطبيق غرامة بنسبة 35 بالمائة عندما لا يكتتب المكلفون بالضريبة المعنيون الكشف التلخيصي السنوي بعد انقضاء أجل 30 يوما.

10. أقرت المادة 81 تحديد مبالغ الرسم على استهلاك الوقود للسيارات والشاحنات عند كل خروج لها من حدود البلاد لتعويض الفارق بين السعر المحدد والسعر الدولي للوقود بقيمة مالية تبلغ 500 دج للمركبات السياحية و3.500 دج بالنسبة للسيارات النفعية والشاحنات التي يقل وزنها عن 10 أطنان و12 ألف دج بالنسبة للشاحنات التي يزيد وزنها عن 10 أطنان والحافلات، فيما تعفى السيارات التابعة للإدارات والمؤسسات العمومية من هذا الرسم.

11.خفضت المادة 83 الأجل الممنوح للمستثمرين لمباشرة عملية إنتاج المواد الأولية لإنتاج الزيت المكرر أو اقتنائها من السوق الوطنية إلى 18 شهرا عوضا عن 24 شهرا، وبالمقابل[7].

الخاتمة

النتائج:

أ. ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية المؤسسات و إنقاذها في ظل التداعيات السلبية لجائحة كورونا على مختلف الأنشطة الاقتصادية؛

ب.ضرورة توزيع المشاريع التنموية بطريقة عادلة و الإسراع في تطوير الصناعة التحويلية و البتروكيمياوية.

ج. تقليص الواردات على الاقتصاد الوطني؛

د. يجب الحفاظ على الإنتاج الوطني بينما سيمس التقليص السلع التي يتم إنتاجها محليا أو التي يمكن الاستغناء عنها.

هـ.تخفيض مع التضخم.

التوصيات:

أ. ضرورة الإسراع في إيجاد الحلول للأزمة الصحية التي تعيشها البلاد من جراء جائحة كورونا؛

ب. فتح الطريق عن المشاريع المجمدة الخاصة في مجال الصحة، و تحسين الخدمات و فتح مناصب الشغل لإطارات الصحة المتخرجين لسد حاجيات القطاع؛

ج. الحرص لتحديث النظام المحاسبي الذي يسمح بتقدير تكاليف كل برنامج ووضع ميزانيته؛

د. عملية استهداف التحويلات، يجب أن تكون فعالة وعملية ومنصفة.

الهوامش:

[1] . http://www.aps.dz/ar/economie/95743-2021, consulte :27/12/2020, 17:00.

[2]. ibid

[3]. http://www.aps.dz/ar/economie/95701-2021-40, consulte :27/12/2020, 17:00.

[4]. https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20201110/202218.html, consulte :28/12/2020, 18:00.

[5]. https://www.echoroukonline.com/%D9%81%D9%8A-10-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AD%D9%85%D9%84%D9%87-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC, consulte : 28/12/2020, 17:00.

[6] . https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20201103/201883.html, consulte :28/12/2020, 18:00.

[7] .. https://www.echoroukonline.com/%D9%81%D9%8A-10-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AD%D9%85%D9%84%D9%87-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC, consulte : 28/12/2020, 18:00.